المبادرة

شعارنا
"نبدأ حيث
يتوقّف الآخرون"

في هذا العدد:

ص٣ مسؤولية المرأة في المجتمع الديمقراطي

ص٣ ودور الطبقة العاملة من فرض الضرائب

ص٣ العراق والشرق الأوسط في زمن الصراع الدولي

ص٣ ثنائية الأنا والآخر في العراق

ص٤ هل أصبح العراق دولة مستهلكة فقط

ص٤ حين تتكلم الأرض في ملامح أبنائها

ص٤ جدلية الاستبداد وإعادة إنتاج الطغيان

ص٤ الإنسان العاطفي – الإنسان

العدد ٠٣ / الأحد ١٥ شباط ٢٠٢٦ | رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق – بغداد – ٢٩١٧ - ٢٠٢٥ | جريدة يومية سياسية – ثقافية – اقتصادية - اجتماعية

أسباب فشل العملية السياسية في العراق

بعد عام ٢٠٠٣ اعتمد نظام المحاصصة الطائفية والعرقية وانتشار الفساد الإداري والمالي وضعف بناء دولة المؤسسات بالإضافة إلى التدخلات الخارجية وعجز الاحزاب الحاكمة عن تقديم الخدمات، مما أدى إلى فقدان ثقة المواطن وعزوفهم عن المشاركة واستمرار الازمات السياسية.

أبرز أسباب فشل العملية السياسية في العراق

نظام المحاصصة الطائفية: اعتماد المكوناتية في توزيع المناصب بدل الكفاءة مما أدى إلى جمودها وتكلسها وإعاقة صنع القرار.

الفساد المالي والإداري: حيث تحولت المؤسسات إلى هياكل فساد تخدم الأحزاب وانتشار البيروقراطية والمحسوبية والواسطة في التوظيف.

غياب دولة المؤسسات: والهيمنة الحزبية على حساب المؤسسات الدستورية وضعف القضاء وعسكرة المجتمع.

التدخلات الخارجية: حيث تأثرت القرارات السياسية بالأجندات الاقليمية والدولية مما يضعف السيادة الوطنية.

سوء إدارة الموارد والخدمات: واهمال الصناعة والزراعة والاعتماد على الاستيراد وتهالك الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والصحة والتعليم.

ازمة الثقة والانتخابات: عدم ثقة المواطن بمفوضية الانتخابات وتشكيل حكومات لا تمثل إرادة الناخبين.

ضعف تطبيق الدستور: كتابة الدستور في ظروف استثنائية وبنود غير مترابطة، مما أدى إلى صراعات مستمرة بين السلطات، أدت هذه العوامل إلى تحويل الصراع السياسي إلى أداة للهيمنة والاستحواذ، بدلاً من الشراكة الوطنية، مما جعل التغيير السلمي صعباً وكرّس نمطاً من الفوضى السياسية.

ونتيجة هذه العوامل الأساسية والمهمة في فشل العملية السياسية مما أنتج بطالة مليونية بين صفوف المجتمع العراقي، ولم يجد الانسان العراقي أي تغيير شامل في حياته اليومية، بل كان ضحية الصراع الطائفي والمحاصصة والصراع القومي والديني، مما أفرز أزمات وأزمات متتالية، ولم يجد الانسان العراقي فرصة للعمل في كافة قطاعات العمل.

إن خصخصة التعليم شيئاً خطيراً جداً لأن دخل الانسان العراقي لا يتجاوز ال ٧٠٠ دولار شهرياً، وهذا يؤشر أن العراق يعيش تحت خط الفقر، مع أن هذا البلد يصدر يومياً أكثر من أربعة مليون برميل من النفط، وهو يعتبر من البلدان الغنية في الشرق الأوسط. وسبب الفقر هو اعتماد العراق على الاقتصاد الريعي، ولم يهتم لا في الصناعة ولا الزراعة ولا تشجيع المواطن على العمل في القطاع الخاص، لأن القطاع الخاص مدمر في العراق. على الحكومات التي عملت في العراق أن تغيير برنامجها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للنهوض بالبلد ليكون مستقراً وينعم بالأمان اقتصادياً وسياسياً.

صبحي البدري رئيس التحرير

المسار العُماني بين التعنت الإيراني والضغط الأميركي: هل تنهار المفاوضات النووية مجدداً؟

تتجه الأنظار إلى العاصمة العُمانية مسقط التي تحتضن جولة جديدة من المفاوضات النووية غير المباشرة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، في وقت تشهد فيه منطقة الشرق الأوسط تصاعداً في الأحداث ودخولها ما يمكن وصفه بـ"مناورة دبلوماسية" بعد ارتفاع حدة التهديدات الأميركية بشن عمل عسكري ضد طهران. وتأتي هذه المحادثات المرتقبة وسط حالة من الإرباك السياسي والأمني، في ظل تصعيد أميركي وتحركات عسكرية، ومخاوف من انزلاق المنطقة نحو حرب شاملة، خصوصاً مع تمسك الطرفين بشروط متباعدة تعكس عمق الهوة بينهما.

خلفية المفاوضات: مسقط بديلاً عن إسطنبول

من المقرر أن تعقد المحادثات النووية بين واشنطن وطهران يوم الجمعة في العاصمة العُمانية مسقط، التي اختارتها إيران بديلاً عن مدينة إسطنبول التركية. ويأتي هذا اللقاء في توقيت دقيق تمر به المنطقة، حيث تسعى واشنطن إلى حل الأزمة مع إيران بأسرع وقت ممكن، في حين يعتمد الجانب الإيراني سياسة التفاوض حتى اللحظة الأخيرة، في محاولة لكسب مزيد من الوقت وتفادي تقديم تنازلات جوهرية.

مواقف متباعدة: شروط متقاطعة

تتصارع في هذه المفاوضات رؤيتان متناقضتان تعكسان تباعداً جوهرياً في المواقف. ففي حين تصر طهران على أن يقتصر التفاوض على الملف النووي حصراً، تشترط واشنطن أن تشمل المحادثات ملفات أوسع وأكثر تعقيداً، تتضمن التخلي عن البرنامج النووي، ووقف مشروع الصواريخ الباليستية، وإنهاء دعم وتمويل ما تصفه بـ"الوكلاء" في المنطقة، فضلاً عن التعامل "بشكل مناسب" مع المتظاهرين الذين شاركوا في الاحتجاجات الأخيرة، وفقاً لتقارير إعلامية غربية.

ضغوط إقليمية تنقذ المفاوضات

شهدت الساعات التي سبقت الموعد المحدد للمفاوضات تطورات دراماتيكية، حيث كشفت مصادر مطلعة أن خطط عقد المحادثات كانت على وشك الانهيار بعد تهديدات أميركية بالانسحاب. إلا أن تدخلاً عاجلاً من قادة عرب ومسلمين، حال دون تنفيذ الإدارة الأميركية تهديداتها بالانسحاب، ما أدى إلى إعادة تثبيت جدول الاجتماع في مسقط. ويؤكد هذا المشهد مدى هشاشة المسار الدبلوماسي وتأثره بالضغوط الإقليمية والدولية المتشابكة.

تأكيد الموعد: رسائل متبادلة

في تطور لافت، أكد مسؤول أميركي أن المحادثات ستعقد في موعدها المحدد يوم الجمعة، في مؤشر على نجاح الضغوط الإقليمية في إنقاذ المسار الدبلوماسي. ومن الجانب الإيراني، أعلن وزير الخارجية عبر منصة "إكس" أن المحادثات النووية مع الولايات المتحدة مقررة في مسقط، معرباً عن الشكر لسلطنة عمان على قيامها بجميع الترتيبات الضرورية، مما يعكس رغبة الطرفين في إبقاء قنوات الحوار مفتوحة رغم التعقيدات.

تحذيرات من انهيار محتمل

في قراءة تحليلية للمشهد، يحذر مراقبون من أن المفاوضات قد تواجه خطر الانهيار مجدداً، بسبب تصلب الموقف الإيراني وعدم الاستعداد للتخلي عن البرنامج الصاروخي الباليستي أو عن النفوذ الإقليمي عبر الأذرع المختلفة. وتشير التقديرات إلى أن طهران ستواصل سياسة المناورة لكسب الوقت، غير أن ذلك قد لا يكون مجدياً في ظل ضغوط متزايدة، لا سيما من جهات إقليمية تدفع باتجاه الخيار العسكري كبديل عن الحل الدبلوماسي.

يرجح تحليل المشهد السياسي أن فشل المحادثات قد يفتح الباب أمام سيناريوهات معقدة وخطيرة. في المقدمة منها، احتمال توجيه ضربات عسكرية لإيران. كما يتوقع أن تتعرض إيران لمزيد من العقوبات الاقتصادية، وربما أشكال جديدة من الحصار تشمل مجالات حيوية مثل الموارد المائية، مما يفاقم الأزمة الإنسانية والاقتصادية.

تقف المنطقة على أعتاب مرحلة مفصلية، حيث تختبر المفاوضات النووية في مسقط مدى قدرة الدبلوماسية على احتواء التصعيد المتزايد. وبين التعنت الإيراني والضغط الأميركي، تبقى الخيارات العسكرية حاضرة بقوة في حال فشل المسار السياسي. الأيام المقبلة كفيلة بتحديد ما إذا كانت المنطقة ستشهد انفراجة دبلوماسية تعيد الاستقرار، أم أنها على موعد مع جولة جديدة من الصراع المفتوح الذي يهدد الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي.

الحدود العراقية - السورية تحت المجهر الإلكتروني: هل تستعد بغداد لمواجهة تهديدات "ما بعد داعش"؟

في خطوة تعكس الأولويات الأمنية المتصاعدة للحكومة العراقية، عقدت قيادة العمليات المشتركة اجتماعاً أمنياً موسعاً خُصص لمناقشة واقع الحدود العراقية - السورية، في ظل تطورات إقليمية متسارعة واستمرار التحديات الأمنية الناجمة عن تنقل الجماعات المسلحة والنشاط المتزايد للميليشيات المدعومة إقليمياً على الجانب الآخر من الحدود. ويأتي هذا الاجتماع الذي ترأست أعلى المستويات العسكرية في البلاد، ليشير إلى تحول نوعي في مفهوم إدارة الحدود، من الاعتماد على القوة البشرية وحدها، إلى توظيف التكنولوجيا المتطورة كأداة رئيسية في معركة استباقية ضد التهديدات المحتملة.

تركيبة الاجتماع: حشد قيادي واستخباري رفيع

شهد الاجتماع المنعقد في مقر قيادة العمليات المشتركة حضوراً لافتاً للقيادات الأمنية والعسكرية العليا في الدولة، حيث ترأس الاجتماع رئيس أركان الجيش، بحضور نخبة من قادة الجيش العراقي، وممثلين عن هيئة الحشد الشعبي، وقائد قوات حرس الحدود، إضافة إلى مسؤولي جهاز الاستخبارات العسكرية. هذا التنوع في الحضور يعكس رؤية متكاملة لإدارة الحدود، تجمع بين المؤسسة العسكرية النظامية، وفصائل الحشد التي تمتلك خبرات ميدانية واسعة في المناطق المتاخمة للحدود، والأجهزة الاستخبارية التي تلعب دوراً محورياً في رصد التحركات المشبوهة.

التكنولوجيا في خدمة الأمن: الكاميرات الحرارية كخيار استراتيجي

ركز الاجتماع بشكل أساسي على موضوع بالغ الأهمية، تمثل في مناقشة فعالية الكاميرات الحرارية وتكنولوجيا المراقبة الحديثة المنتشرة على طول الشريط الحدودي مع سوريا. وشدد رئيس أركان الجيش على ضرورة المتابعة الدقيقة لآليات الرصد التكنولوجي، مع التأكيد على أهمية ضمان تغطية كاملة للثغرات المحتملة التي قد تستغلها الجماعات المسلحة للتسلل أو تهريب الأفراد والعتاد.

وتأتي هذه التوجيهات في سياق تحول استراتيجي في مفهوم الأمن الحدودي، حيث تدرك القيادة الأمنية العراقية أن الحدود الممتدة مع سوريا، والتي تشهد تضاريس وعرة ومنافذ غير شرعية متعددة، لا يمكن تأمينها بالكامل عبر الدوريات البشرية التقليدية، مما يستدعي الاعتماد على أنظمة مراقبة إلكترونية متطورة تعمل على مدار الساعة وتوفر صوراً حرارية دقيقة للتحركات الليلية والمناطق المغطاة بالضباب أو الغبار.

التأهب الإلكتروني: خط دفاع غير تقليدي

أحد أبرز محاور النقاش في الاجتماع كان رفع حالة "التأهب الأمني الإلكتروني"، وهو مصطلح يحمل دلالات عميقة في سياق الحرب الحديثة. فالتأهب الإلكتروني لا يعني فقط متابعة الشاشات والكاميرات، بل يمتد ليشمل تأمين شبكات الاتصالات العسكرية، وحماية أنظمة المراقبة من الاختراق أو التشويش، وضمان استمرارية تدفق المعلومات بين وحدات حرس الحدود والقيادات المركزية.

ويرى مراقبون أن التأكيد على الجانب الإلكتروني يعكس خشية عراقية من تطور تكتيكات الجماعات المسلحة، التي قد تمتلك قدرات على التعامل مع التكنولوجيا أو تلقي دعماً تقنياً من جهات خارجية، مما يستدعي تطوير دفاعات إلكترونية موازية للدفاعات التقليدية.

خارطة الانتشار: تنسيق مشترك بين القطعات

لم يقتصر النقاش في الاجتماع على الجوانب التقنية فحسب، بل امتد ليشمل مراجعة شاملة لخارطة انتشار القطعات العسكرية على طول الحدود. وناقش المجتمعون آليات التنسيق المشترك بين مختلف الصنوف العسكرية، من قوات المشاة إلى وحدات التدخل السريع، مروراً بفرق الاستطلاع والمراقبة، بهدف تحقيق تكامل عملياتي يضمن سرعة الاستجابة لأي طارئ أمني.

وتشير المعلومات إلى أن الاجتماع خلص إلى توصيات بإعادة توزيع بعض القطعات لسد ثغرات رصدتها الاستخبارات العسكرية، مع تعزيز نقاط الارتكاز في المناطق الأكثر خطورة، خصوصاً تلك القريبة من معاقل الجماعات المسلحة في الجانب السوري.

الدعم اللوجستي: تحديات التضاريس الوعرة

شكل ملف الدعم اللوجستي للمقاتلين المرابطين في المناطق الحدودية الوعرة محوراً آخر من محاور الاجتماع. فالتحديات التي تواجه القوات العراقية في هذه المناطق لا تقتصر على المخاطر الأمنية، بل تمتد إلى صعوبة الإمداد بالمياه والغذاء والذخيرة، خصوصاً في الفترات التي تشهد تقلبات جوية قاسية أو تصعيداً أمنياً يمنع وصول قوافل الإمداد.

وأكد رئيس أركان الجيش على ضرورة توفير كل متطلبات الدعم اللوجستي للمقاتلين، باعتبار أن جاهزيتهم القتالية ومعنوياتهم المرتفعة تمثلان عنصراً حاسماً في نجاح أي خطة أمنية، خصوصاً في ظروف المناوبة الطويلة والانقطاع عن المراكز الحضرية.

استقرار الحدود: خط الدفاع الأول

في ختام الاجتماع، شدد القائد العسكري الأعلى على أن "استقرار الحدود يمثل خط الدفاع الأول عن أمن الوطن"، في عبارة اختزلت فلسفة الأمن الوطني العراقي الذي بات يدرك أن التهديدات الخارجية يمكن أن تتحول إلى واقع داخلي خلال ساعات إذا ما انهارت المنظومة الحدودية.

وتكتسب هذه المقولة أهمية خاصة في ضوء التجارب المريرة التي مر بها العراق، حيث شكلت الحدود الممتدة مع سوريا بوابة رئيسية لدخول تنظيم "داعش" عام ٢٠١٤، وفي السنوات اللاحقة كانت ممراً لعبور المقاتلين والسلاح في الاتجاهين، مما جعل تأمينها أولوية وجودية للدولة العراقية.

التحديات الإقليمية: الجانب السوري كعامل ضغط

لا يمكن فهم التحركات العراقية لتعزيز الأمن الحدودي بمعزل عن التطورات الدراماتيكية على الجانب السوري. فمع تصاعد النفوذ التركي في الشمال السوري، والانسحاب الأمريكي من قاعدة التنف، يجد العراق نفسه محاطاً بمنظومة معقدة من المصالح والصراعات التي تنعكس مباشرة على حدوده. وتشير مصادر مطلعة إلى أن بغداد تتلقى معلومات استخبارية متزايدة عن محاولات تنظيم "داعش" إعادة بناء صفوفه في البادية السورية، مستغلاً الفراغ الأمني والانشغال الدولي بأزمات أخرى. كما أن هناك مخاوف من انتقال عدوى الاقتتال بين الفصائل المسلحة في سوريا إلى الأراضي العراقية، خصوصاً في المناطق التي تتواجد فيها فصائل عراقية على الجانب الآخر.

دلالات التوقيت: لماذا الآن؟

كما أن الحديث عن "التأهب الإلكتروني" قد يكون مرتبطاً بمعطيات استخبارية عن محاولات اختراق إلكتروني لأنظمة المراقبة العراقية، أو محاولات تشويش على الاتصالات العسكرية في المناطق الحدودية، مما استدعى رفع مستوى الجاهزية في هذا المجال الحيوي.

يمثل الاجتماع الأمني الأخير تتويجاً لجهود عراقية متواصلة لتحويل الحدود مع سوريا من منطقة توتر واختراق إلى خط دفاع منيع. وبين طموحات القيادة العراقية في تأمين كامل الشريط الحدودي بأحدث التقنيات، وواقع التحديات المتمثلة في طول الحدود ووعورتها وتعقيدات المشهد الإقليمي، تبقى المعادلة صعبة لكنها ليست مستحيلة. ما يحدث اليوم على الحدود الغربية للعراق هو جزء من معركة أوسع لاستكمال استعادة السيادة الكاملة على الأرض، ومعركة موازية ضد الزمن والتحديات المتجددة.

ترامب يلوح بـ"خيارات" لفرض رئيس وزراء جديد للعراق

في تطور لافت يعكس استمرار التدخل الأمريكي في الشأن العراقي، كشف الرئيس دونالد ترامب أن واشنطن تمتلك "خيارات" محددة بخصوص منصب رئيس الوزراء العراقي، في سياق متصل بالملف النووي الإيراني.

قال ترامب: "ننتظر تعيين رئيس وزراء جديد في العراق... ننظر في المسألة ولدينا بعض الخيارات بشأن ذلك"، مضيفاً: "أعتقد أن المفاوضات مع إيران ستنجح، وإذا لم يتحقق ذلك سيكون يوماً سيئاً لهم". هذا الربط بين الملفين يعكس رؤية واشنطن للعراق كورقة ضغط في مساومتها الكبرى مع طهران.

أعلن الإطار التنسيقي تمسكه بترشيح المالكي، مؤكداً أن "اختيار رئيس الوزراء شأن عراقي دستوري بحت"، في موقف متحدٍ يضع بغداد على حافة مواجهة دبلوماسية مع واشنطن.

تداعيات محتملة

١. عقوبات اقتصادية: سيطرت واشنطن على الإيرادات النفطية العراقية المودعة في البنك الاحتياطي الفيدرالي بنيويورك، مما يمكنها من تجميد الأموال وشل قدرة الحكومة على دفع الرواتب.

٢. انقسام شيعي: التهديدات الأمريكية أحدثت شرخاً داخل البيت الشيعي، مع دعوات للمالكي بالانسحاب خشية العقوبات.

٣. تصعيد أمني: احتمال استهداف قادة الفصائل المسلحة المرتبطة بإيران.

٤. أزمة دستورية: الخلاف قد يعطل العملية السياسية برمتها ويدخل البلاد في فراغ سياسي طويل.

يجد العراق نفسه مجدداً بين المطرقة الأمريكية والسندان الإيراني. فمع تصاعد التهديدات بقطع الدعم، وإصرار القوى الشيعية على ترشيح المالكي، يبقى السؤال: هل تنجح النخبة السياسية في إنتاج مرشح توافقي، أم أن البلاد على موعد مع أزمة جديدة تعيد إنتاج سيناريوهات الانهيار؟

سوريا: انتهاكات ممنهجة ضد الأقليات واستهداف النسيج الاجتماعي في ٢٠٢٥

تشهد سوريا منذ مطلع عام ٢٠٢٥ تصاعداً خطيراً في وتيرة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، التي ترتكبها فصائل مسلحة تابعة للحكومة السورية المؤقتة، بدعم مباشر من جهات إقليمية. تمتد هذه الانتهاكات على نطاق جغرافي واسع، من الساحل السوري إلى المناطق الكردية في الشمال والشمال الشرقي، مروراً بمناطق تواجد الدروز والمسيحيين والإيزيديين والسريان، في مشهد يعكس سياسة ممنهجة تستهدف الأقليات والطوائف بشكل مباشر.

طبيعة الانتهاكات

تشير المعلومات الميدانية إلى أن هذه الفصائل تنفذ سلسلة واسعة من الانتهاكات، شملت:

- عمليات قتل خارج إطار القانون
- اعتقالات تعسفية واختفاءات قسرية
- تهجير قسري للسكان الأصليين
- مصادرة الممتلكات الخاصة والعامة
- تدمير المنازل والبنى التحتية
- استهداف متعمد للخدمات الأساسية، بما في ذلك المياه والكهرباء والمرافق الصحية

وتهدف هذه الممارسات، بحسب مراقبين، إلى تفكيك النسيج الاجتماعي وفرض واقع عسكري وأيديولوجي أحادي على المجتمعات المحلية، في انتهاك صريح لمبادئ القانون الدولي الإنساني.

استهداف النساء والأطفال

تُظهر الوقائع أن النساء والأطفال كانوا من أكثر الفئات تضرراً من هذه الهجمات، حيث استُخدمت أساليب عنيفة ووحشية تهدف إلى زرع الخوف وكسر إرادة المجتمعات المحلية. وشملت الانتهاكات اعتقالات، تهديدات مباشرة، وحرماناً من الرعاية الصحية والغذاء، ما فاقم الأوضاع الإنسانية في المناطق المستهدفة.

المناطق الكردية: قصف وتهجير وتغيير ديمغرافي

في المناطق الكردية، تعرضت القرى والمدن لحملات قصف مدفعي وجوي مكثفة، ترافقت مع محاولات منظمة للتهجير القسري وإفراغ المناطق من سكانها الأصليين. كما شاركت الفصائل المدعومة من جهات إقليمية في إعادة تشكيل التركيبة السكانية، بما يخدم مصالح سياسية وعسكرية، ويقوض الوجود التاريخي للكرد في هذه المناطق.

الساحل السوري: مجازر وحصار

أما في الساحل السوري، فقد شملت الانتهاكات مجازر بحق المدنيين، استهدفت عائلات بأكملها، بما في ذلك النساء والأطفال، في مناطق ذات غالبية علوية ومسيحية. كما سُجلت حالات اختطاف جماعي وفرض حصار خانق على قرى وبلدات كاملة، في ممارسات تُعد انتهاكاً صارخاً للاتفاقيات الدولية والقانون الإنساني.

الجنوب السوري

تعرّضت المجتمعات الدرزية لانتهاكات متعددة تضمنت اعتداءات على المدنيين وعمليات اقتحام للقرى وفرض قيود على الحركة. وتوثّق المصادر حالات اختطاف

ونهب وممارسات تمييزية أدت إلى تفاقم الوضع الإنساني للدرزيين في المنطقة.

استهداف السريان والمسيحيين

تعرض السريان والمسيحيون لسلسلة من الممارسات التي تهدف إلى طمس هوياتهم الثقافية والدينية، من خلال حرق الكنائس والمعابد، مصادرة الأراضي، والضغط على السكان لمغادرة مناطقهم تحت التهديد بالسلاح، ما ينذر بتفريغ هذه المناطق من مكوناتها التاريخية.

حصيلة الخسائر البشرية. تفيد التقارير الميدانية بأن الانتهاكات التي نفذتها فصائل الحكومة السورية المؤقتة منذ بداية عام ٢٠٢٥ وحتى اليوم أسفرت عن:

- مقتل أكثر من ٢,٣٠٠ مدني، بينهم نساء وأطفال
- إصابة نحو ٥,٦٠٠ شخص بجروح متفاوتة
- تهجير قسري لأكثر من ٤٠٠ ألف شخص من مناطق الساحل، ريف إدلب، حلب، وصولاً إلى مناطق شرق الفرات. كما فرضت هذه الفصائل حصاراً مشدداً على ما يقارب ٧٥ قرية وبلدة، حُرم سكانها من الغذاء والمياه والكهرباء والخدمات الطبية، ما دفع عشرات الآلاف إلى العيش في ظروف إنسانية مأساوية تقترب من المجاعة وانتشار الأمراض.

الدعم الخارجي والمسؤولية الدولية

تؤكد هذه الوقائع أن الفصائل المسلحة لا تلتزم بأي من الاتفاقيات أو المواثيق الإنسانية الدولية، في ظل دعم إقليمي مستمر يتيح لها توسيع عملياتها دون أي محاسبة. ويُنظر إلى هذا الدعم على أنه عامل رئيسي في تصاعد الانتهاكات، بما يشكل تهديداً مباشراً للأمن والاستقرار في سوريا ومستقبل الأقليات والطوائف فيها.

تمثل الانتهاكات التي تنفذها فصائل الحكومة السورية المؤقتة، من الساحل السوري إلى الشمال الشرقي، تهديداً متصاعداً لكل الأقليات والطوائف في البلاد، وتنذر بتحولها إلى موجة إبادة جديدة إذا استمرت دون ردع. وتبرز الحاجة الملحّة إلى تدخل دولي عاجل لوقف هذه الممارسات، وضمان حماية المدنيين الأبرياء، ومحاسبة المسؤولين عن الجرائم والانتهاكات الجسيمة بحق الشعب السوري.

تصريحات فيدان تكشف المخطط التركي: "بعد سوريا، يأتي دور العراق".. هل يصمد إقليم كردستان؟

في تطور لافت يعكس تصاعداً في الخطاب التركي تجاه الجوار العراقي، كشف وزير الخارجية التركي هاكان فيدان النقاب عن توجهات أنقرة المستقبلية بتصريحه المثير للجدل: "بعد سوريا، يأتي دور العراق". هذا التصريح، الذي أطلق خلال مقابلة تلفزيونية، يحول الذريعة التركية المعتادة من مكافحة "الإرهاب" إلى تهديد صريح يمس وحدة العراق وسيادته، ويثير تساؤلات جوهرية حول مستقبل إقليم كردستان الاتحادي ومستقبل الاستقرار في المنطقة برمتها.

التصريح التركي: من الذريعة إلى التهديد المباشر

خلال مقابلة أجراها مع قناة CNN التركية، قال فيدان إن على الحكومة العراقية أن تستفيد من تجربة الحكومة السورية، وأن تفرض هيمنتها على كامل أراضيها، وتحافظ على "سيادة العراق"، مضيفًا بشكل صريح: "بعد سوريا، يأتي دور العراق، وسنذهب إلى هناك أيضًا". هذا التصريح يُعدّ تهديدًا مباشرًا وواضحًا للتجربة الدستورية في العراق وإقليم كردستان، الذي أُقرّ ككيان فيدرالي سياسي وإداري بموجب الدستور العراقي، ولا سيما المادة (١١٧)، وهو ما يفرض التزامًا داخليًا ودوليًا بحماية الإقليم واحترام وضعه القانوني من أي تهديد داخلي أو خارجي.

تكتسب تصريحات فيدان خطورة إضافية في ضوء التحذيرات التي كان قد أطلقها عبد الله أوجلان قبل عام. ففي رسالة وجهها إلى الإدارة الذاتية الديمقراطية لشمال وشرق سوريا، أشار أوجلان إلى وجود مخطط كبير يُدار ضد كردستان وعموم الشرق الأوسط، محذرًا من أنه إذا لم يتم التصدي له، فإن الهجوم بعد المناطق الكردية في سوريا (غرب كردستان) سيصل إلى شنكال وإقليم كردستان، وحتى إلى قنديل. كما صرّح أوجلان بشكل صريح خلال لقائه مع وفد إمرالي قائلًا: "هذا مخطط أكبر بكثير، وأكثر خطورة حتى من مخطط ١٥ شباط". ويبدو أن هذه التحذيرات كانت استباقية لما يجري اليوم على الأرض.

إقليم كردستان في مرمى المخطط

منذ عقود، تنادي الحركة الكردية بأن هدف الدولة التركية يتجاوز مكافحة حزب العمال الكردستاني إلى القضاء على الشعب الكردي وإنجازاته. إلا أن تصريحات هاكان فيدان الأخيرة كشفت بوضوح أن الهدف الحقيقي يتمثل في تفكيك كيان إقليم كردستان نفسه. وبذلك، يجد الإقليم نفسه اليوم في مواجهة خطر مخطط دولي واسع، خاصة مع اعتراف الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في أكثر من مناسبة بأن قيام إقليم كردستان يُعدّ، من وجهة نظر أنقرة، "خطأً" في العراق، مع تأكيدهم المتكرر على عدم السماح بتكرار هذه التجربة في أي مكان آخر. كما أن الخطاب التركي الرسمي يتجنب تسمية الإقليم باسمه، مستخدمًا دائمًا مصطلح "شمال العراق" بدلًا من "إقليم كردستان". في خطوة، أطلق عبد الله أوجلان في ٢٧ شباط ٢٠٢٥ نداء "السلام والمجتمع الديمقراطي"، ودعا فيه حزب العمال الكردستاني إلى حلّ نفسه. وبالفعل، أعلن الحزب في مؤتمره الثاني عشر، مطلع أيار ٢٠٢٥، إيقاف جميع أنشطته تحت اسم "حزب العمال الكردستاني"، وحرق سلاحه. وكان الاعتقاد السائد أن هذه الخطوة ستدفع القوات التركية إلى الانسحاب من الأراضي العراقية. إلا أن ما جرى كان العكس تمامًا، حيث استمرت التهديدات التركية وتصاعدت، ما يؤكد أن المخطط يتجاوز ذريعة مكافحة "الإرهاب" إلى استهداف الوجود الكردي ومكتسباته في العمق.

تناقض صارخ: حديث عن السيادة مع انتهاكها

المفارقة اللافتة في تصريحات هاكان فيدان أنه يتحدث عن "سيادة العراق" بينما تمتلك القوات التركية مئات القواعد والنقاط العسكرية والاستخبارية داخل الأراضي العراقية وإقليم كردستان، وتسيطر على مساحات شاسعة تمتد لمئات الكيلومترات، فضلًا عن الانتهاكات المتكررة للسيادة البرية والجوية من خلال القصف والتوغلات العسكرية داخل العمق العراقي. هذا التناقض الصارخ يكشف زيف الخطاب التركي حول احترام السيادة، ويضع المجتمع الدولي أمام مسؤولياته في التصدي لهذه الانتهاكات.

الموقف الدولي: رسالة توم باراك

في سياق متصل، تأتي التهديدات التركية بالتزامن مع رسالة توم باراك، المبعوث الخاص للرئيس الأمريكي دونالد ترامب بشأن العراق، والتي شددت على مركزية الدولة ووحدتها. ورغم أن هذه الرسالة قد تُقرأ في سياق دعم وحدة العراق، إلا أنها قد تستخدم كورقة ضغط على إقليم كردستان في إطار المخطط الأوسع لتصفية المكاسب الكردية.

الخيارات القانونية: حق العراق في الشكوى الدولية

يرى خبراء في القانون والدستور أن العراق وإقليم كردستان يملكان الحق في تقديم شكوى رسمية ضد الدولة التركية أمام مجلس الأمن الدولي أو أي محكمة دولية أخرى، بسبب تهديدات هاكان فيدان الصريحة لإقليم كردستان، والتدخلات المستمرة في الشأن العراقي. فالمادة (٢) من ميثاق الأمم المتحدة تحظر التهديد باستخدام القوة ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة، كما أن القانون الدولي يجرم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. يبقى السؤال المطروح اليوم: ما هو موقف الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان والقيادات السياسية إزاء هذه التهديدات؟ وما الخطوات التي سيتخذونها لمواجهة هذا التصعيد الخطير؟ هل ستكتفي ببيانات الاستنكار المعتادة، أم ستتحرك دبلوماسيًا وقانونيًا لمواجهة المخطط التركي؟ وهل سيدفع المجتمع الدولي باتجاه ردع هذه التهديدات التي تنذر بزعزعة استقرار المنطقة برمتها؟ الأيام المقبلة كفيلة بالإجابة عن هذه الأسئلة المصيرية التي تتعلق بمستقبل إقليم كردستان والعراق بشكل عام.

العراق: أزمة النظام التوافقي وتعقيدات إعادة إنتاج السلطة

في ظل استمرار الجدل السياسي حول تعطّل الجلسات البرلمانية وتأجيل الاستحقاقات الدستورية، يبرز سؤال جوهري حول طبيعة الأزمة التي يمرّ بها العراق: هل نحن أمام مأزق سياسي طارئ، أم أمام سلوك متجذّر في بنية النظام السياسي نفسه؟ هذا السؤال يفرض نفسه بقوّة مع تصاعد الخلافات بين القوى السياسية، ولا سيما فيما يتعلّق بمنصب رئاسة الجمهورية، في وقت يبدو فيه المشهد العراقي محكومًا بتوازنات معقّدة تتجاوز النصوص الدستورية إلى منطق التوافقات غير المكتوبة.

الدولة العراقية وطبيعة النظام التوافقي

قبل الدخول في تفاصيل الأزمة الراهنة، تشير التحليلات إلى أن الدولة العراقية ما زالت تُصنَّف ضمن إطار دولة المكوّنات لا دولة المواطنة، وهو توصيف بنيوي ينعكس على كل آليات إدارة السلطة في البلاد. فدول المكوّنات، بحكم تركيبتها الاجتماعية والسياسية، تحتاج بطبيعتها إلى نظام التوافق، لأن أي محاولة لإدارة السلطة بمنطق الغالب والمغلوب ستؤدي إلى صدامات عميقة. إلا أن هذا النوع من الأنظمة غالباً ما يكون هشّاً ومعرّضاً للأزمات المتكرّرة، بسبب تعقيد التفاهمات وصعوبة الحفاظ على توازن دائم بين الأطراف. وتؤكد تجارب دولية عديدة ذلك، مثل التجربة اللبنانية حيث كان نظام التوافق سبباً في أزمات سياسية متواصلة، وأحياناً في تفكّك الدولة أو شلل مؤسساتها لفترات طويلة.

تعطّل الجلسات... ظاهرة اعتيادية لا مفاجئة

فيما يتعلّق بتأجيل الجلسات البرلمانية وتعطّل الاجتماعات السياسية، يرى محللون أن ما يحدث في العراق لا يمكن اعتباره أمراً استثنائياً أو تطوّراً مفاجئاً، بل هو سلوك سياسي تكرّر مراراً في التجربة العراقية الحديثة. ويعود السبب الأساسي إلى الحاجة الدائمة لتوافق دقيق وحسّاس بين القوى السياسية، حيث إن أي خلل بسيط في هذا التوازن كفيل بتعطيل العملية السياسية بأكملها، سواء في البرلمان أو في مسار تشكيل الحكومة.

التوافق داخل المكوّنات قبل ما بينها

تؤكد التحليلات أن واحدة من الإشكاليات التي غالباً ما يتم تجاهلها في النقاش العام هي أن التوافق في العراق لا يقتصر على التفاهم بين المكوّنات المختلفة، بل يمتدّ إلى داخل كل مكوّن على حدة. فالمكوّن الشيعي، على سبيل المثال، يحتاج إلى توافق داخلي بين قواه المختلفة قبل الذهاب إلى أي تفاهم وطني أوسع، وكذلك الحال بالنسبة للمكوّن السنّي، فضلًا عن البيت الكردي الذي يعاني بدوره من انقسامات واضحة. هذا التداخل بين الخلافات الداخلية والخلافات البينية يجعل المشهد السياسي العراقي شديد التعقيد.

هل وصل العراق إلى مرحلة الخطر؟

في تقييم الوضع الراهن، لا ترى معظم القراءات أن العراق وصل إلى مرحلة انهيار التوافق أو إلى وضع خطير بالمعنى الوجودي، معتبرة أن ما يجري اليوم كان متوقّعاً في ظل طبيعة النظام السياسي القائم. فالمشهد العراقي بطبيعته معقّد، والخطوات الحالية لا يمكن فصلها عن السياق العام لتاريخ الدولة العراقية، الذي شهد مراراً أزمات مشابهة انتهت بتسويات مؤقتة.

السنّة والشيعة... مقابل عقدة البيت الكردي

تشير المعطيات إلى أن القوى السنّية إلى حدّ كبير رتّبت أوضاعها السياسية في المرحلة الحالية، وكذلك الحال بالنسبة للقوى الشيعية، رغم وجود تباينات داخلية. في المقابل، تبقى الإشكالية الأساسية متركّزة داخل البيت الكردي، حيث لم يتم التوصّل إلى اتفاق على مرشّح واحد لمنصب رئاسة الجمهورية. وهذا الخلاف ليس جديداً، بل يعكس أزمة إدارة الشراكة السياسية داخل إقليم كردستان، خصوصًا فيما يتعلّق بالالتزام بالتفاهمات السابقة.

رئاسة الجمهورية وانتقال الخلاف إلى بغداد

من المعلوم في الأوساط السياسية وجود تفاهم سائد في إقليم كردستان يقضي بأن يكون منصب رئاسة الجمهورية من حصة الاتحاد الوطني الكردستاني، مقابل رئاسة الإقليم للحزب الديمقراطي الكردستاني، خاصة في ظل وجود اتفاقية استراتيجية بين الحزبين. إلا أن عدم الالتزام بهذا التفاهم أدّى إلى انتقال الأزمة الكردية مرة أخرى إلى بغداد، كما حصل في التجربة السابقة، حيث نشهد اليوم وجود مرشّحين من الحزبين الرئيسيين، ما زاد من تعقيد المشهد داخل البرلمان الاتحادي.

الحسم البرلماني واحتمالات التصعيد

في قراءة المرحلة المقبلة، يُتوقع أن يبقى كلا الحزبين الكرديين متمسّكين بمرشّحيهما، مع احتمالية التوجّه إلى البرلمان ليكون الحسم داخل قبة البرلمان عبر التنافس السياسي، لا عبر تسوية خارج الإطار الدستوري. وهذه المسألة، رغم تعقيدها، لا يمكن توصيفها كأزمة كبرى، بل هي خلاف سياسي قابل للإدارة ضمن الآليات الدستورية، ما لم يترافق مع تصعيد سياسي أو أمني.

ملف رئاسة الوزراء وتعقيد المشهد

في سياق متصل، أدى إعادة طرح بعض الأسماء لرئاسة الوزراء إلى مزيد من التعقيد في المشهد السياسي، خصوصاً في ظل وجود مواقف إقليمية ودولية واضحة تجاه بعض المرشحين. وتشير المعطيات إلى أن الضغوط الخارجية قد تدفع نحو إعادة ترتيب الأوراق، حيث يرجح مراقبون أن أي انسحاب محتمل لبعض المرشحين في هذه المرحلة قد يكون أقل كلفة من الانسحاب بعد التكليف أو تولي المنصب، لأن ذلك قد يفتح الباب أمام أزمة سياسية خطيرة.

الشارع العراقي وأزمة الهوية

فيما يخص موقف الشارع، تشير التحليلات إلى أن الشارع العراقي لم ينقسم يوماً على أساس دستوري أو قانوني أو وطني جامع، بل كان الانقسام قائماً على أساس المكوّنات. وهذه التطورات لا تؤثّر كثيراً في تغيير الاصطفافات التقليدية الراسخة، فالمزاج السني لا يتحرّك باتجاه الخيارات الشيعية، ولا يتقاطع فعلياً مع المزاج الكردي، في حين أن للشارع الكردي حساباته الخاصة. وهذا الانقسام البنيوي هو امتداد لطبيعة الدولة العراقية منذ تأسيسها.

الدستور وحدوده في إدارة التوافق

رغم أهمية الدستور العراقي، يؤكد محللون أنه لا يمكنه وحده حلّ كل التعقيدات السياسية بين المكوّنات. فتجارب دول أخرى ذات أنظمة توافقية، مثل لبنان، أظهرت أن الدساتير غالباً ما تُستكمل بترتيبات سياسية خارج النص الدستوري. وفي هذا الإطار، قد يشهد العراق فراغاً دستورياً مؤقتاً، إلا أن هذا الفراغ يُتوقع أن يكون قصير الأمد وسيُحل عبر التوافقات السياسية التقليدية، ما دامت الأطراف ما زالت ملتزمة بإدارة الخلاف ضمن الإطار السياسي لا الأمني.

يعكس المشهد السياسي العراقي أزمة بنيوية ممتدّة أكثر مما يعكس أزمة طارئة. فبين دولة المكوّنات، وهشاشة التوافق، وتعقيدات الداخل والإقليم، يبقى العراق محكوماً بتسويات مرحلية تؤجّل الانفجار أكثر مما تعالج جذور الأزمة، في انتظار تحوّل حقيقي نحو دولة المواطنة والمؤسسات التي تضمن تمثيلاً عادلاً للجميع وتخرج البلاد من دوامة المحاصصة المقيتة. يعكس المشهد السياسي العراقي، أزمة بنيوية ممتدّة أكثر مما يعكس أزمة طارئة. وبين دولة المكوّنات، وهشاشة التوافق، وتعقيدات الداخل والإقليم، يبقى العراق محكوماً بتسويات مرحلية تؤجّل الانفجار أكثر مما تعالج جذور الأزمة، في انتظار تحوّل حقيقي نحو دولة المواطنة والمؤسسات

مديرة التحرير
نجاة حسين الزغبي

هيئة التحرير
أنغام ابراهيم جميل– عمر جمعة حسين – محمد الشجيري

التصميم الفني
علي العجيلي

Mail: almpbadera@hmail.com

مسؤولية المرأة في بناء المجتمع الديمقراطي

مروة الطائي

تُعد المرأة الركيزة الأساسية في بناء أي مجتمع ديمقراطي حقيقي؛ فالديمقراطية ليست مجرد صناديق اقتراع، بل هي ثقافة قائمة على المشاركة، التعددية، والمساواة. ولا يمكن لهذه القيم أن تكتمل بغياب نصف المجتمع.

تتوزع مسؤولية المرأة في هذا السياق على عدة مستويات حيوية:

١. الوعي السياسي والمشاركة الانتخابية؛ تبدأ الممارسة الديمقراطية بالوعي بالحقوق والواجبات. تقع على عاتق المرأة مسؤولية، المشاركة الفعالة: ليس فقط كمنتخبة (تصويت)، بل كمرشحة قادرة على الوصول إلى مراكز صنع القرار. ونشر الوعي من خلال تثقيف محيطها الأسري والاجتماعي بأهمية الصوت الحر واختيار البرامج السياسية بناءً على الكفاءة لا التحيز.

٢. التنشئة الاجتماعية على قيم الديمقراطية؛ الأسرة هي "المدرسة الأولى" للديمقراطية، والمرأة كأم ومربية تلعب الدور الأكبر في، غرس ثقافة الحوار عبر تعليم الأجيال الناشئة كيفية قبول الرأي الآخر واحترام الاختلاف. وتعزيز قيم العدالة من خلال تربية الأبناء على أن الحقوق والواجبات تُبنى على المواطنة، وليس على النوع الاجتماعي أو العرق.

٣. التمكين الاقتصادي والاستقلالية؛ الديمقراطية تزدهر عندما يكون الفرد مستقلاً اقتصادياً. مسؤولية المرأة هنا تتمثل في السعي نحو التمكين المهني، مما يعزز من قدرتها على اتخاذ قرارات سياسية واجتماعية مستقلة بعيداً عن التبعية أو الضغوط.

٤. العمل في مؤسسات المجتمع المدني؛ حيث تعتبر منظمات المجتمع المدني هي "الرئة" التي تتنفس منها الديمقراطية. دور المرأة هنا يشمل قيادة المبادرات التي تدافع عن حقوق الإنسان، وحقوق الفئات المستضعفة. والرقابة على الأداء الحكومي وضمان الشفافية والمساءلة.

القوى البرجوازية ودور الطبقة العاملة من فرض الضرائب وغلاء المعيشة في العراق!!!

عباس كامل

الفساد صفة ملازمة للدولة البرجوازية منذ نشوئها. وتبين التقارير السنوية لمنظمة الشفافية الدولية، أنه ليس هناك بلد في العالم يخلو من فساد السلطة ولكن نسبته تختلف من بلد إلى آخر. حيث إن العراق يسجل مرتبة متقدمة بملف الفساد في العالم ويحتل المراكز الأولى من بين دول العالم. ويعتبر الفساد أحد عوامل إفقار المجتمع، حيث تنهب الميزانية السنوية بشكل سرقة مشروعة وغير مشروعة، والتي تُقدر بالمليارات من الدولارات، ظاهرة سائدة في الدول الفاشلة. إذا اعتبرنا العراق ذو سيادة كاملة في المعايير القانونية والسياسية.

إن سلطة الإسلام السياسي التي تمثل اليوم الطبقة البرجوازية الحاكمة في العراق، تحاول تمرير أكبر خدعة للتمويه على فسادها وعدم جديتها بالقضاء على الفساد أو التقليل من نسبة الفساد، كأثبات حسن نية على الأقل أمام الجماهير. ان الفساد مرتبط عضوياً بالسلطة السياسية القائمة في العراق ومن الوهم والحماقة أن يصدق المرء إدعاءات الحكومة بالقضاء على الفساد.

لقد فرضت الحكومة العراقية الضرائب على السلع والمواد الغذائية والأجهزة الكهربائية على جماهير العراق التي تدفع ضريبة فشل وفساد الحكومة غير القادرة حتى من إطلاق رواتب الموظفين، ناهيك عن ارتفاع الأسعار وزيادة التعرفة الگمركية على البضائع، في الوقت الذي يصدر العراق أربعة ملايين برميل يومياً من النفط إضافة إلى موارد الجباية في كل المؤسسات الحكومية والتي لا نعرف أين تذهب تلك الأموال والمواطن يلفظ أنفاسه نتيجة الجوع والبطالة والفقر والبؤس في الوقت الذي تتمتع فيه القوى والأحزاب الحاكمة بثروات المجتمع والرواتب الخيالية ونعيم الحياة والعيش الرغيد. إن الوضع الكارثي والمأساوي في العراق نتيجة هذه السياسة التي تدمر أمن وغذاء ورفاهية المواطنين تلك السياسة التي تبنتها القوى الإسلامية والقومية ضد الجماهير منذ سنوات وتحت شتى الذرائع والمسميات ماهي إلا حصيلة للفشل الحكومي وفسادها.

ان القضاء على الفساد واستئصاله من الدستور والمجتمع وإنهاء المحاصصة، ليس منبعها الخطابات والنصائح من بعض السياسيين ولا بث الوهم والأكاذيب أو المهاترات، بل يتم عن طريق اقتدار الطبقة العاملة في العراق. إن ما نشهده اليوم من دمار وخراب بكل أنواعه هو بسبب تراجع الحركة العمالية ونضالات الطبقة العاملة في العراق. فعندما تتراجع الحركة العمالية ونضالات الطبقة العاملة في أي مكان من هذا العالم فأن بربرية ووحشية البرجوازية تسود في المجتمع.

الطبقة العاملة العراقية ليست "فئة محتاجة للمساعدة"، بل هي قوة اجتماعية قادرة على التغيير إذا ما أُتيحت لها أدوات التنظيم والوعي. الفساد والمحاصصة لن يُقضى عليهما بـ"إصلاحات تقنية" أو "تصريحات سياسية"، بل فقط عندما يقف العمال موحَّدين، منظمين، وواثقين من قوتهم الجماعية

ثنائية الأنا والآخر في العراق: من "الهويات القاتلة" إلى فضاء "الإنسان الكوني"

آكار تاج الدين

نسعى في هذا المقال إلى تشخيص أزمة "الهويات القاتلة" – وفق تعبير أمين معلوف – في الواقع العراقي المعاصر، انطلاقًا من فرضية أن الانقطاع عن السيرورة التاريخية الحقيقية واختزال الذات في لحظة "القرن العشرين" السياسية، ولّد حالة من الانكفاء نحو هويات فرعية متصارعة. تهدف الورقة إلى تقديم خارطة طريق لتفكيك هذه الهويات المغلقة عبر إعادة قراءة التاريخ كمسار حضاري مشترك، وتحويل "الآخر" من مهدد وجودي إلى شرط ضروري لاكتمال الذات.

في وقت يعاني فيه الشرق الأوسط، والعراق تحديدًا، من معضلة "بتر التاريخ". يتم التعامل مع التاريخ بصفته يبدأ فعليًا مع تشكل الدولة القطرية الحديثة في القرن العشرين. هذا الاختزال الزمني ألغى آلاف السنين من التمازج الحضاري العفوي، واستبدله بحدود سياسية جامدة تحولت إلى "مقدسات".

في العراق، لم تكن الدولة الحديثة نتاج تطور سوسيولوجي طبيعي بقدر ما كانت "قالبًا" فُرض على محتوى اجتماعي شديد التنوع. وعندما فشل هذا القالب في استيعاب التنوع (عبر القمع تارة، وعبر المحاصصة تارة أخرى)، لجأ الفرد العراقي إلى "الهوية القاتلة": تلك الهوية التي تعرّف نفسها "ضد" الآخر لا "مع" الآخر.

وبدلًا من أن يكون تاريخ بلاد الرافدين (سومر، بابل، العصر الإسلامي الوسيط) مادة جامعة للهوية "الكونية"، تم تجزئته. كل طرف سياسي أو طائفي ينتقي من التاريخ "أرقامًا" وحوادث محددة ليثبت مظلوميته التاريخية أو أحقيته بالسلطة. تحول التاريخ من نهر متدفق يروي الجميع، إلى مستنقعات راكدة تأسر كل مجموعة في "لحظة ماضية" (معركة، انقلاب، فتوى) تعيد إنتاجها يوميًا.

وتحولت المكونات الاجتماعية في العراق (طوائف، قوميات) إلى ما يشبه "الدول المصغرة" داخل الدولة. هذه الكيانات تبنّت "الأنانية الفجّة" التي حذر منها النص؛ حيث تسعى كل جماعة لتحقيق مكاسبها القصوى ولو بدمار الهيكل العام. أصبح "الآخر" (الشريك في الوطن) هو العدو الأول، لأن الهوية هنا مبنية على "النفي": أنا موجود لأنني لست أنت. وهي ما قال عنها المفكر علي الوردي بتعريفه "دولة القبيلة".

غياب التأسيس الفلسفي والمعرفي (الذي يُعنى ببناء الإنسان الحر) جعل العراقي فريسة سهلة للخوف. الخوف يدفع الإنسان للتمترس خلف عشيرته أو طائفته. النظام التعليمي والاجتماعي يلقّن الفرد "إجابات جاهزة" ولا يعلمه "طرح الأسئلة"، مما ينتج عقلية نمطية ترى العالم بلونين فقط (نحن وهم).

بناءً على الرؤية الفكرية للإصلاح، يتطلب تفكيك الهويات القاتلة في العراق ثورة في المفاهيم لا مجرد تغيير في الوجوه السياسية:

أولًا: تنقية الذاكرة التاريخية (المصالحة مع الزمن)، وإعادة كتابة المناهج والخطاب الثقافي بحيث لا يبدأ التاريخ من ١٩٢١ (تأسيس الدولة) أو ١٩٥٨ أو ٢٠٠٣. وذلك بهدف إبراز أن الهويات في العراق كانت دائمًا "سيالة" ومترابطة. القبائل متداخلة، والأديان تعايشت لقرون. يجب نزع القداسة عن "اللحظة السياسية" الحالية واعتبارها مجرد "ثانية" في عمر الزمن، وليست نهاية التاريخ.

ثانيًا: أنسنة "الآخر" (الاعتراف الوجودي)، وتطبيق مبدأ "لا يمكن أن أكون موجودًا إلا بوجود الآخر". وهذا لا يتم إلا من خلال الانتقال من مفهوم "التسامح" (الذي يتضمن نوعًا من التفضل من القوي على الضعيف) إلى مفهوم "العيش المشترك" القائم على الحاجة المتبادلة. في العراق، لا يمكن للشيعي أن يبني دولة دون السني، ولا للعربي أن يكتمل دون الكردي، والعكس صحيح. هذه ليست معادلة سياسية بل حقيقة أنطولوجية؛ فالكوني يتألف من الجزئي.

ثالثًا: هدم الحدود النفسية (المواطنة بدل المكونات)، وذلك من خلال تجريم الخطاب الذي يصنف العراقيين كـ"مكونات" (وهو مصطلح يشي بالجماد والتقسيم الميكانيكي). وذلك بهدف التحول نحو "المواطنة الدستورية". الدولة ليست ملكية خاصة لنظام أو حزب (كما انتقد النص)، بل هي عقد اجتماعي يحمي الفرد. حين يطمئن الفرد أن القانون يحميه، سيتخلى تدريجيًا عن حماية القبيلة والطائفة.

رابعًا: تفعيل الفلسفة كأداة علاجية من خلال إدخال الفلسفة وعلم الاجتماع كمواد أساسية وليست هامشية في التعليم العراقي. الهدف هو "حقن المجتمع بالمقويات المعرفية والإدراكية" لإنتاج جيل قادر على التفكير النقدي، جيل لا يقبل الوصاية الفكرية ولا يخاف من اجتياز الحدود الوهمية التي رسمها الساسة.

إن الخروج من مأزق العراق الحالي لا يتم عبر حلول تجميلية أو طفرات عمرانية (ناطحات سحاب فوق بنية اجتماعية متآكلة)، بل عبر "إصلاح الخطاب التاريخي".

يجب أن ندرك أن الهويات القاتلة هي "أصنام" صنعناها من عجين الخوف والجهل. وتفكيكها يبدأ من اللحظة التي نرى فيها "الآخر" مرآة لأنفسنا، ونرى "الحدود" خطوطًا وهمية على الأرض لا يجب أن تحفر خنادق في العقول. العراق، بعمقه الحضاري، مؤهل لأن يكون نموذجًا لهذا "البعث الجديد"، شريطة أن يمتلك الشجاعة لقتل "الهويات القاتلة" قبل أن تقتله.

العراق والشرق الأوسط في زمن الصراع الدولي

إبراهيم يوسف

لحظة التحول والارتباك وإعادة رسم التوازنات... سنحاول قراءة مستقبل العراق والشرق الأوسط في ظل الصراع الدولي بين القوى العظمى، بعيدا عن التبسيط أو التهويل، وبمنظور واقعي نقدي.

أولاً: النظام الدولي الجديد... صراع بلا قواعد واضحة: يشهد العالم انتقالا بطيئا ولكن عميقا من نظام دولي أحادي القطبية، تقوده الولايات المتحدة، إلى نظام متعدد الأقطاب تتقاسم فيه النفوذ قوى كبرى أبرزها، الولايات المتحدة، الصين، روسيا. ومعها قوى إقليمية صاعدة (تركيا، إيران، إسرائيل، دول الخليج). هذا الانتقال لا يتم بسلاسة، بل عبر حروب بالوكالة وصراعات اقتصادية وتكنولوجية، واستخدام العقوبات والطاقة والغذاء كسلاح سياسي. والشرق الأوسط، بحكم موقعه الجيوسياسي وموارده، ليبقى ساحة اختبار لهذا الصراع.

ثانياً: الشرق الأوسط.. من ساحة صراع إلى منطقة إعادة تشكيل، حيث لم يعد الشرق الأوسط مجرد مسرح لصراعات محلية، بل أصبح، عقدة وصل بين آسيا وأوروبا، وخزان طاقة عالمي، وساحة تنافس على الممرات البحرية (الخليج، باب المندب، قناة السويس).

أبرز التحولات:

. تراجع التدخل العسكري المباشر مقابل تصاعد النفوذ غير المباشر.

. صعود الدور الاقتصادي والتكنولوجي (الصين نموذجاً).

إعادة تعريف التحالفات: لا صداقات دائمة ولا عداوات دائمة. وتكون النتيجة، دول المنطقة باتت مطالبة بالاختيار بين أن تكون فاعلاً سيادياً أو أداة في صراع الآخرين.

ثالثاً: العراق... دولة في قلب العاصفة. فهو يحتل موقعاً فريداً

جغرافياً: بين إيران، تركيا، الخليج، وسوريا

سياسياً: ساحة تقاطع النفوذ الأمريكي–الإيراني

اقتصادياً: دولة ريعية هشّة رغم ثروتها النفطية

التحديات الكبرى: هشاشة الدولة وضعف المؤسسات. واستمرار نظام المحاصصة السياسية. والسلاح خارج إطار الدولة. واقتصاد غير منتج وأزمة ثقة عميقة بين المواطن والنظام السياسي.

وفي ظل الصراع الدولي، يتحول العراق بسهولة إلى ساحة رسائل متبادلة، وورقة ضغط أو ساحة تصفية حسابات إقليمية.

رابعاً: هل العراق ضحية أم لاعب محتمل؟ هنا السؤال الجوهري. العراق ليس محكوماً بالقدر أن يبقى ضحية، لكن تحوله إلى لاعب مشروط بعدة عوامل:

١. إعادة بناء الدولة، وحصر السلاح بيد الدولة. مع استقلال القرار الوطني والقضاء المستقل ومؤسسات فاعلة.

٢. سياسة خارجية متوازنة تعتمد على عدم الانخراط في سياسة المحاور، ولعب دور الجسر لا الخندق. الاستفادة من التنافس الدولي بدل الارتهان له.

٣. تحويل الثروة إلى قوة. وتنويع الاقتصاد، والاستثمار في الإنسان وبناء طبقة وسطى قادرة على حماية الاستقرار.

خامساً: السيناريوهات المحتملة للمستقبل:

السيناريو الأول: استمرار الهشاشة: بقاء العراق ساحة صراع. ضعف الدولة. تآكل السيادة اضطرابات دولية. وهو السيناريو الأكثر خطورة، لكنه للأسف الأكثر ترجيحاً إذا استمر الوضع الراهن.

السيناريو الثاني: التوازن الحذر: إدارة التناقضات دون حل جذري. تهدئة مقابل تنازلات واستقرار هش قابل للانفجار.

السيناريو الثالث: الدولة الوطنية: مشروع وطني عابر للطوائف. إصلاح سياسي حقيقي، وقرار سيادي مستقل. وهو السيناريو الأصعب، لكنه الوحيد القادر على إخراج العراق من دائرة الصراع الدولي.

سادساً: الشرق الأوسط إلى أين؟ المنطقة تقف أمام مفترق طرق، إما تفكك مستمر ودول ضعيفة، أو نهوض تدريجي لدول قادرة على حماية مصالحها.

الصراع الدولي لن ينتهي قريباً، لكن الدول التي تملك: مؤسسات قوية. شرعية داخلية. اقتصاداً متنوعاً. ستكون أقل كلفة وأكثر قدرة على المناورة.

ليس أخيراً أقول: إن مستقبل العراق والشرق الأوسط لا يرسم فقط في العواصم الكبرى، بل يحسم داخل الدول نفسها. الصراع الدولي قدر جيوسياسي، لكن التحول إلى ساحة أو إلى لاعب هو خيار سياسي داخلي. العراق، بثقله التاريخي والبشري، قادر أن يكون جزءا من الحل الإقليمي لا ضحية دائمة للأزمات، إذا ما توفرت الإرادة، وتقدم منطق الدولة على منطق الغنيمة.

هل أصبح العراق دولة مستهلكة فقط

نجاة الزغبي

تحول العراق بشكل كبير إلى اقتصاد ريعي استهلاكي يعتمد بنسبة تفوق ٩٠٪ على النفط في صاداته وعائداته، مما جعله دولة غير منتجه في القطاع الصناعي والزراعة المتنوعة، رغم كونه أغنى دول العالم بالموارد الطبيعية. تسببت النزاعات وتدمير البنى التحتية خلال السنوات الأخيرة في توقف معظم المصانع، مما جعل البلاد تعتمد على الاستيراد لتلبية احتياجاتها للاستهلاك. تفاصيل الوضع الاقتصادي في العراق: بيعه النفط في ٢٠١٤ ساهم بـ ٨٩٪ من عائدات النقد الاجنبي وشكل أكثر من ٩٢٪ من الصادرات. وتراجع الانتاج المحلي، وتحول العراق إلى سوقاً استهلاكية واسعة، حيث يستورد المواد الغذائية والأدوية والمنتجات المصنعة. وكذلك يعاني القطاع الصناعي من إهمال كبير منذ ٢٠٠٣ وتوقف العديد من المصانع عن العمل. موضع التصدير ورغم اعتماده على النفط، فقد أحرز العراق تقدماً في الترتيب العالمي للدول المصدر للنفط واحتل المرتبة ٥١ عالمياً والـ ٥ عربياً في عام ٢٠٢٥ لكن هذا التصدير يتركز بشكل شبه كلي فقط على النفط الخام. وهذا يؤشر على أن العراق لم يطور اقتصاده في القطاع الخاص والقطاع العام والقطاع المختلط، واعتمد كلياً على تصدير النفط فقط. وهذه هي المشكلة التي يعيشها العراق منذ سنوات طويلة، وهو اعتماده على الثروة النفطية بشكل أساسي. ولكن هذا الاعتماد خلق أزمات كبيرة في الاقتصاد العراقي. فنظرية العرض والطلب على النفط في السوق العالمية أكيد سوف تؤثر على سعر البرميل المنتج من النفط العراقي، وهذا يؤكد أن العراق في الموازنات السابقة والحالية، يعتمد على سعر البرميل الواحد ب٧٠ دولار في حين لم يحقق النفط هذه الاسعار في السوق العالمية، وتراجع أحياناً إلى ٦٠ و٥٠ دولار. وهذه التصورات لدى الحكومات المتعاقبة على العراق أثبتت فشلها.

إن البلد يعتمد على استيراد المنتوجات في الزراعة والصناعة وحتى في مواد البناء من الخارج، ولا يطور مصانع البلد في كافة القطاعات، وهذا ما جعل العراق يعيش في أزمات مالية واقعية. والانسان العراقي يعيش تحت خط الفقر وخاصة الطبقة الوسطى وطبقة الموظفين والعمال. ان حجم التبادل التجاري وصل بين العراق وتركيا الى ٢٠ مليار دولار وتطمح تركيا إلى أن يزيد حجم صادراتها إلى العراق ال٣٠ مليار، ولم يستفد العراق من هذا التبادل التجاري، بل هو دائما في تراجع وخسارة مستمرة. ومع موقف تركيا غير الانساني تجاه العراق، فهي في أكثر الأوقات لا تلبي احتياجات العراق من المياه، وكل الاتفاقيات التي أبرمها العراق مع تركيا كانت فاشلة وغير مستقرة، وجميعها تصب في رافد الاقتصاد التركي. كيف يطور العراق علاقاته التجارية مع كل دول العالم من أجل اقتصاداً قوياً ومتين لا يعتمد على اقتصاد الريعي وبيع النفط والحصول على مردوداته الاقتصادية، وهذا شيء غير كاف، بل يجب أن يكون العراق منتجاً غير مستهلك في كافة المجالات الصناعية والزراعية والسياحية، وكل الأشياء يمكن تطوريها في القطاع الخاص والحكومي مثل المواد الاستهلاكية، كالكهربائيات والمنزلية وغيرها.

والسؤال الذي سيتكرر دائماً إلا وهو؛ هل يطور العراق اقتصاده لمصلحه الانسان العراقي أم يبقى يعتمد على النفط فقط.

جدلية الاستبداد وإعادة إنتاج الطغيان: (الحالة السورية أنموذجاً)

عمر أبو معصومة

سنبحث خلال هذا المقال في الديناميات الداخلية للنظم الشمولية وقدرتها على إعادة إنتاج نفسها ليس فقط من خلال مؤسساتها، بل عبر "مرآة المعارضة". وسنحاول معرفة كيف أن البيئة الاستبدادية تخلق نخبًا انتهازية تنقلب على النظام عند اهتزازه لتتصدر مشهد المعارضة حاملةً معها نفس الأدوات القمعية والإقصائية. وسنتخذ من الحالة السورية بعد عام ٢٠١١ نموذجاً تطبيقياً، مستعرضةً دور الإسلام السياسي والتدخلات الإقليمية (التركية والخليجية) في حرف مسار الحراك الشعبي، وصولاً إلى ظهور قوى راديكالية (نموذج الجولاني) تهدد الأمن الإقليمي، مع الإشارة إلى تجربة الإدارة الذاتية (قسد) كنموذج مغاير في المعادلة.

تتسم النظم الاستبدادية بنزعة جوهرية نحو احتكار السلطة ورفض تداولها، معتبرة نفسها الوصي الوحيد على مصير الدولة والمجتمع. ولضمان ديمومتها، تعمل هذه النظم عبر آليات ممنهجة على تفريغ المجال العام من أي كفاءات مستقلة، واستبدالها بشبكات زبائنية تدين بالولاء المطلق لرأس الهرم.

يمكن تصنيف الفئات التي تلتف حول هذه النظم إلى ثلاثة مستويات سوسيوسياسية:

أصحاب العقيدة السلطوية: وهم الذين يرون أنفسهم "الأبناء الشرعيين" للثورة أو الانقلاب الذي أتى بالنظام، ويربطون بقاءهم الوجودي ببقاء الزعيم.

الانتهازيون النفعيون: وهم الباحثون عن الوجاهة الاجتماعية أو المكاسب المالية، حيث تشكل السلطة بالنسبة لهم وسيلة للإثراء وتصفية الحسابات.

السلطويون الكامنون: وهم الأخطر، إذ يظهرون الطاعة المفرطة والمديح للزعيم، بينما يضمرون الرغبة في الانقضاض على السلطة، معتقدين بأحقيتهم فيها أكثر من الزعيم نفسه.

وعند تعرض النظام لهزات بنيوية (عوامل داخلية أو خارجية)، تسارع الفئة الثالثة (السلطويون الكامنون) للانشقاق، متبنيةً خطاباً ثورياً يركز على شيطنة الزعيم وكشف مفاسده. إلا أن الإشكالية تكمن في أن هذه النخب "المنشقة" تعيد إنتاج نفس أدوات النظام السابق داخل جسد المعارضة، فتمارس الإقصاء ضد الشخصيات الوطنية الحقيقية لتصدر المشهد.

تقدم الحالة السورية نموذجاً صارخاً لـ "تماثل الخصوم". حيث تحولت المعارضة السورية إلى أداة وظيفية بيد الفواعل الإقليمية، وتحديداً تركيا. حيث أدى هذا الارتهان إلى تحويل الفصائل المقاتلة إلى "مجموعات مرتزقة" تعمل لخدمة الأجندة التركية وتكديس الثروات على حساب معاناة الشعب. وقد تشابهت ممارسات هذه الفصائل مع ممارسات النظام في:

الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان (قطع الرؤوس، التمثيل بالجثث).

التعدي على الممتلكات الخاصة (التعفيش والسرقة).

التهجير القسري والابتزاز المالي والاغتصاب.

ويمثل صعود "أبو محمد الجولاني" وسيطرته على المشهد مؤخراً تطوراً خطيراً. فبعد سيطرته على السجون وإطلاقه سراح المتطرفين لدمجهم فيما يسمى "قوات الأمن العام"، نشأ فائض من العناصر الراديكالية المؤهلة لتصدير العنف. يُنذر هذا الوضع بتداعيات أمنية تتجاوز الجغرافيا السورية لتهدد استقرار دول الجوار (العراق ولبنان)، مما يرفع احتمالية تجدد الصراعات الطائفية وانتشار التنظيمات العابرة للحدود.

حين تتكلم الأرض في ملامح أبنائها

الإنسان في أحد وجوهه يشبه أرضه أكثر مما يظن. في العراق حيث تتجاور السهول الخصبة مع الهضاب القاسية، وحيث يختلف لون التراب كما تختلف نبرة الريح، يمكن للمرء أن يلاحظ كيف أن الجغرافيا لا تصنع التاريخ وحده، بل تترك أثرها الخفي في النفس البشرية.

ليست الجرأة دائماً صراخاً، ولا الثورة دائماً فعلاً سياسياً. أحياناً تكون الجرأة طريقة حياة، وتكون الثورة موقفاً داخلياً من القوالب الجاهزة. ومن يتأمل علاقة الإنسان بأرضه يدرك أن بعض البيئات لا تكتفي بتعليم أبنائها كيف يعيشون، بل تدفعهم من حيث لا يدرون إلى اختبار الحدود وكسر المألوف، وحتى الاصطدام بالتقاليد حين تضيق.

في جنوب العراق حيث الأرض لا تعرف السكون الطويل، وحيث الماء إمّا أن يفيض أو ينسحب، نشأ الإنسان على فكرة غير معلنة ما (لا يتغيّر)، يختنق. هذه الفكرة لا تُدرّس لكنها تُعاش. فالجنوب لم يكن يوماً أرض استقرار كامل، بل أرض تحوّلات. زراعة تتبدل أنهار تغيّر مجراها، سلطة تمرّ وأخرى تزول. وفي مثل هذا المناخ لا تتحول العادات إلى مقدسات بسهولة، لأنها تصطدم دائماً بواقع يفرض إعادة النظر.

لذلك، ليس غريباً أن يبدو الجنوبي أكثر قابلية للتمرّد على القالب الاجتماعي، وأكثر استعداداً لمساءلة القيم، حين يشعر أنها لم تعد تخدم الحياة. لا يفعل ذلك بدافع الفوضى، بل بدافع شعور عميق، بأن البقاء ليس في الطاعة العمياء، بل في القدرة على كسر الشكل حين يضيق بالمضمون.

حتى في الحروب يظهر هذا الأثر بوضوح. فحين يُطلب من الناس أن يكونوا في الصف الأول، غالباً ما يكون ابن الجنوب والوسط حاضراً، ليس لأن الموت أهون عليه، بل لأن العلاقة مع الخطر ليست جديدة. الأرض علّمته أن الحياة نفسها غير مضمونة، وأن الانتظار ليس دائماً أكثر أماناً من المواجهة.

الثورة هنا ليست حباً في القتال، بل استعداد نفسي للاصطدام، حين يبدو الاصطدام أقل كلفة من الصمت. في المقابل تنشأ في بيئات أكثر قسوة جغرافياً علاقة مختلفة مع القيم والعادات. هناك يصبح الحفاظ على القالب جزءاً من الحفاظ على التوازن. التقاليد ليست مجرد إرث، بل نظام أمان. الخروج عنها لا يُنظر إليه كثورة، بل كمجازفة قد تهدد الانسجام الذي يحتاجه المجتمع للبقاء في بيئة شحيحة الموارد. لهذا يبدو التغيير هناك أبطأ، لا لأنه مرفوض أخلاقياً، بل لأنه يُقاس دائماً بسؤال:

هل يحتمل المجتمع كلفة هذا الخروج؟

بين هذين النمطين، لا توجد أفضلية أخلاقية مطلقة لكن توجد حقيقة يصعب تجاهلها. الأرض السهلة، الخصبة، المتحركة، تميل إلى إنتاج إنسان أقل صبراً على الجمود، وأكثر استعداداً لهزّ البنية، حين يشعر أنها تحجّرت. بينما الأرض الصلبة، الحذرة، تميل إلى إنتاج إنسان يحافظ على البنية حتى وهو يشكّك بها في داخله. كلاهما لغتان مختلفتان للبقاء.

شهد العبيدي

إحداهما تقول: لن أعيش داخل قالب يخنقني. والأخرى تقول: لن أهدم سقفاً، لا أعرف إن كنت أستطيع بناء غيره.

في النهاية، لا تصنع الأرض أبطالاً ولا جبناء، لكنها تصنع أنماط شجاعة مختلفة. شجاعة تكمن في كسر السائد وأخرى تكمن في حمايته حتى تنضج لحظة التغيير. والإنسان حين يعي هذا الأثر يصبح أكثر عدلاً في حكمه وأكثر تواضعاً في فهمه لنفسه ولغيره.

فربما لم نكن نختَر طباعنا الأولى ربما لهذا السبب. لا يمكن فهم الإنسان دون الإصغاء للمكان، ولا يمكن اختزال الإنسان في مكانه.

فالأرض التي شكّلتنا يوماً لا تمنعنا من أن نصبح أكثر اتساعاً منها، لكنها تطلب فقط أن نعترف بفضلها الأول مثل الأم تماماً.

ربما لهذا لا يكون السؤال الحقيقي؛ هل يشبه الإنسان أرضه؟ بل إلى أي حد نسمح للأرض أن تكون بداية لا نهاية؟ وإلى أي مدى نملك الشجاعة لنفهم طباعنا؟ من دون أن نجعلها سجناً، بل نقطة انطلاق.

الإنسان العاطفي – الإنسان التحليلي

أحمد عز الدين

في هذا الكون الذي نعيش فيه، وعلى امتداد التاريخ في الماضي والحاضر، عاش آلاف الأنواع من البشر، يملكون أفكارا وآراء مختلفة. منذ الإنسان البدائي، ومروراً بالإنسان المتحضر، وصولاً إلى إنسان العصر الحديث المتقدم، على اختلاف الأعراق والإثنيات، يمكن تقسيمهم جميعاً إلى قسمين. كما هو معروف وواضح لدى الجميع، أثبت العلم الحديث أن عقل الإنسان (الذكاء البشري) يتكون من جزأين: الجانب الأيمن من العقل والجانب الأيسر من العقل. الجانب الأيمن عاطفي، والجانب الأيسر تحليلي. الجزء الأول من العقل يبقى على حاله ولا يتطور كثيراً، لأنه يتأثر بالأحداث المؤلمة أو المفرحة، فترتفع وتنخفض درجة العاطفة، وبما أنه قائم على الإحساس، والإحساس مؤقت ولا يدوم طويلاً، وكما يقال: "الذي يسخن سريعاً سوف يبرد سريعاً". لذلك لا يحدث فيه ثبات ولا تطور واضح. أما الجزء الثاني من العقل فمختلف. فهو دائم الاستعداد للتطور والنمو، لأنه يعتمد على التحليل، فيحلل الأحداث ويتخذ القرارات، وهذا يرفع مستوى التفكير ويجعل العقل أكثر قابلية للنمو.

ولتوضيح الفكرة أكثر نذكر مثالاً، الجانب الأيمن (العاطفي)، لا يحلل. فإذا وضع الإنسان يده على النار يسحبها فوراً دون تفكير وتحليل. أما الجانب الأيسر (التحليلي) فيحتاج إلى دراسة وبحث، مثل الطالب الذي يعتمد على الدراسة والبيانات ليصل إلى النجاح. من خلال ملاحظة الناس نستطيع أن نعرف أي جانب من دماغهم أنشط. فمثلاً، بين صديقين أو أخ وأخت في عائلة واحدة، يمكن رؤية الفرق بوضوح. الشخص العاطفي يميل أكثر إلى القصص والفن عموماً، بينما الشخص التحليلي يميل أكثر إلى البيانات والتاريخ خصوصاً. قد يتبادر إلى ذهن القارئ سؤال، أيهما الصح؟ أو أيهما الأفضل؟

الهدف ليس القول إن أحدهما صحيح والآخر خطأ، أو أن أحدهما جيد والآخر سيئ. هذا فهم خاطئ وخطير. الجانب العاطفي والجانب التحليلي يكمّل أحدهما الآخر، ولا يلغي أحدهما الآخر. فإذا كان الإنسان عاطفياً جداً بلا تحليل، يكون كالأعمى يسير وراء مشاعره فقط. وإذا كان تحليلياً جداً، يصبح كأنه إنسان آلي بلا عاطفة وبلا رحمة. لذلك يجب علينا أن نصنع حالة من التوازن بينهما لنحصل على أفضل النتائج.

اليوم عند النظر إلى أوروبا والشرق الأوسط، نرى هذين الجانبين بوضوح. فالفرد والمجتمع في أوروبا يختلفان عن نظيرهما في الشرق الأوسط. في أوروبا، نتيجة الثورات الفكرية والفلسفة اليونانية والمفكرين الأوروبيين، تقدم الجانب التحليلي. صحيح أن التقدم واضح في مختلف المجالات، لكن غياب الجانب العاطفي أدى إلى نتائج سلبية. فالعقل التحليلي إذا لم يضبط قد يقود إلى كوارث، مثل الطاقة النووية وكارثة تشيرنوبل. تلك الفاجعة التي حدثت في أوكرانيا في ٢٦ نيسان ١٩٨٦، حيث وقع انفجاران كبيران في محطة نووية، وانتشر دخان إشعاعي غطى أجزاء واسعة من أوروبا وأفريقيا وآسيا، وسجلت كأكبر كارثة نووية في التاريخ، وأدت إلى وفيات وإصابات وأضرار بيئية جسيمة.

التركيز الزائد على الجانب التحليلي أدى أيضاً إلى تفكك الروابط الاجتماعية في أوروبا تحت شعار الليبرالية (حرية الفرد). فأصبح الناس كأنهم آلات. الكل مشغول بمصلحته الخاصة. لذلك رغم التقدم، تعاني المجتمعات الأوروبية من ضعف في الجانب الاجتماعي. لا ينبغي الاكتفاء بالنظر إلى الجانب العاطفي، عند إنقاذ قطة أو كلب، بل يجب أيضاً الالتفات إلى المتشردين في الشوارع الذين لا يجدون من يساعدهم.

أما في الشرق الأوسط فالوضع معاكس. فنتيجة الإرث الروحي الطويل، تقدم الجانب العاطفي، لكن بسبب ضعف الجانب التحليلي بقيت المجتمعات متأخرة عن مواكبة التطور العالمي، وتعيش ضمن أنماط فكرية قديمة. ومع ذلك يتميز الشرق الأوسط بقوة الروابط الاجتماعية وروح التعاون على عكس المجتمع الأوروبي، على سبيل المثال كما ظهر في حملات مساعدة المتضررين من الزلازل والكوارث الأخرى، حيث يساعد الناس بعضهم البعض بدافع المسؤولية لا طلبا للشهرة.

لا يمكن للعقل التحليلي الأوروبي أن يستمر ويتطور دون العاطفة الشرقية، ولا يمكن للعاطفة في الشرق الأوسط أن تستمر وتتطور دون التحليل الأوروبي. لذلك يجب أن يكون سعينا هو التكامل بين العاطفة والتحليل، لا الصراع بينهما، وفق أيهما صحيح وخاطئ. الإنسان الواعي يجب أن يدرك أن أحد أسباب اضطراب العالم اليوم هو غياب هذا التوازن. وفي الختام اقول من أجل حياة إنسانية هادئة وسعيدة، يجب أن يكون أول عمل للإنسان هو تحقيق التوازن بين الجانبين، حتى نصنع مستقبلًا مليئاً بالتغيير والتقدم.